النظم السياسية من خلال مبدأ الفصل بين السلطات

أولا: النظام الرئاسي

1- تعريف النظام الرئاسي:

هو نظام يقوم على أساس الاستقلال والفصل التام بين السلطة التشريعية والتنفيذية وعدم إمكانية تأثير إحداهما على الآخر ، مما يؤدي إلى وجود توازن بينهما، على أساس الاستقلالية وليس بسبب وسائل التأثير المتبادل بينهما، مثلما هو الحال في النظام البرلماني.

يعتبر النظام الأمريكي هو النموذج المثالي للنظام الرئاسي من الناحية النظرية.

2- أركان النظام الرئاسي:

ويقوم النظام الرئاسي على دعائم وتتمثل فيما يلي:

- أحادية أو فردية السلطة التنفيذية
- الفصل التام بين السلطات

أ- أحادية أو فردية السلطة التنفيذية:

يقوم النظام الرئاسي على أساس أن يتولى رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة شخص واحد هو رئيس الجمهورية، ينتخب من الشعب سواء بطريق مباشر أو غير مباشر[1]. فهو يجمع كل مظاهر السلطة التنفيذية، ومن ثم فهو الذي يتولى رسم السياسة العامة للدولة والاشراف على تنفيذها.

[1] - ينتخب الرئيس الأمريكي من قبل الشعب بطريق غير مباشر، لمدة 4 سنوات

يستقل رئيس الدولة في هذا النظام وينفرد بتعيين –الوزراء (مجازا)– الذين يساعدونه، كما له حق عزلهم وإعفائهم من مناصبهم، ويخضعون له خضوعا تاما، ويطبقون السياسة العامة التي يضعها. لهذا فهم ليسوا مسؤولين أمام البرلمان بل أمامه فقط، الشيء الذي يجعل الوزراء مجرد كتاب للدولة ومعاونين يطبقون سياسته وبرنامجه. ومن ثم لا يوجد مجلس للوزراء المتضامن كما هو الحال في النظام البرلماني.

ب–الفصل التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية:

– مظاهر استقلال السلطة التشريعية:

– استقلال السلطة التشريعية في ممارسة الوظيفة التشريعية دون مشاركة من السلطة التنفيذية، ومن ثم لا يجوز لرئيس الدولة تقديم مشاريع قوانين يلتزم البرلمان بمناقشتها والتصويت عليها، وكل ما يجوز في هذا المجال – لرئيس الجمهورية– ان ينبه البرلمان ان موضوعا هاما يستحق التشريع.

– عدم تدخل رئيس الدولة في سير عمل البرلمان، ومن ثم فليس له الحق في دعوة البرلمان أو أحد مجلسيه للانعقاد أو فض دوراته أو تأجيلها (مجلس النواب ومجلس الشيوخ ينعقد تلقائيا في مواعيد حددها الدستور، والمجلس هو الذي يؤجل أدواره، وهو الذي يفض دوراته دون أدنى تدخل من رئيس الجمهورية).، أو حق حل البرلمان.

– لا يجوز الجمع بين عضوية البرلمان والوزارة، ومن ثم فلا يجوز للوزراء، أو لرئيس الدولة، حضور جلسات البرلمان والاشتراك في مناقشاته.

– ليس للبرلمان أي سلطة إزاء الوزراء، فتعيينهم وعزلهم من صلاحية رئيس الدولة، فلا يجوز بالتالي استجوابهم أو سؤالهم أو سحب الثقة منهم.

– مظاهر استقلال السلطة التنفيذية:

– انتخاب رئيس الدولة يكون من قبل الشعب، على عكس ما هو معمول به في النظام البرلماني، حيث ينتخب رئيس الدولة من قبله دون الشعب.

– استقلال رئيس الدولة في تعيين معاونيه (الوزراء) وعزلهم، والذين لا يسألون إلا أمامه، فلا رقابة للبرلمان على أعمال السلطة التنفيذية.

– – اذا لم يكن للبرلمان حق اثارة مسؤولية رجال السلطة التنفيذية، فانه بالمقابل ليس لرئيس الجمهورية حق حل البرلمان (الشيوخ والنواب).

3– الاستثناءات الواردة على مبدأ الفصل بين السلطات في النظام السياسي الأمريكي:

يدخل على مبدأ الفصل التام بين السلطتين في النظام الرئاسي، لاسيما في النظام الأمريكي، عدة استثناءات، منها.

*** سلطات للبرلمان يؤثر من خلالها في السلطة التنفيذية:**

– **حق مجلس الشيوخ في التصديق على تعيين كبار الموظفين:** لرئيس الجمهورية حق تعيين كبار الموظفين كالوزراء (المعاونين) والسفراء والقناصل وقضاة المحكمة العليا وسائر كبار موظفي دولة الاتحاد، وذلك بعد موافقة مجلس الشيوخ بأغلبية ثلثي الاعضاء الحاضرين.

– **موافقة مجلس الشيوخ على المعاهدات:** يختص رئيس الجمهورية بإبرام المعاهدات، غير أنها لا تصبح نافذة إلا إذا وافق عليها مجلس الشيوخ بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين.

– **الاتهام الجنائي (المسؤولية الجنائية لرجال السلطة التنفيذية) impeachment :** يعطي الدستور الأمريكي لمجلس النواب، حق توجيه الاتهام لأي رجل من رجال السلطة التنفيذية، بما فيهم رئيس الجمهورية، اذا ارتكب احد الجرائم المنصوص عليها حصرا في الدستور، ويطلق على هذه الإلية الاتهام الجنائي.

إذا اتهم مجلس النواب بالأغلبية المطلقة رجل السلطة التنفيذية، مثل رئيس الدولة أو أحد المعاونين. يقوم مجلس الشيوخ، الذي يتحول الى محكمة يرأسها رئيس المحكمة العليا، بمحاكمة هذا المتهم، فإذا ثبت لدى مجلس الشيوخ موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ على الأقل أن التهمة ثابتة في حق المتهم، فانه لا يملك توقيع من العقوبات سوى العزل. فإذا صدر قرار العزل

وكان الفعل المنسوب لرجل السلطة التنفيذية مما يعاقب عليه قانون العقوبات، يحال المتهم إلى المحاكم الجنائية العادية لتجري محاكمته جنائيا أمامها.

لم تشهد الولايات المتحدة الأمريكية استعمال حق الاتهام الجنائي ضد رئيس الجمهورية إلا مرات قليلة جدا، أهمها اتهام الرئيس بيل كلينتون سنة 1999 في فضيحة "مونيكا لوينسكي"، وكذلك الرئيس الامريكي السابق دونالد ترامب الذي اتهم مرتين، الاولى سنة 2020 والثانية سنة 2021.

- سلطات رئيس الجمهورية يؤثر من خلالها في السلطة التشريعية:

- **حق التوصية التشريعية:** لا يجوز لرئيس الجمهورية أن يقدم للكونجرس مشروع قانون يلتزم الكونجرس بمناقشته على وجه السرعة وبقدر من الاهتمام، وإنما يستطيع ان ينبه الكونجرس إلى أن موضوعا معينا في حاجة إلى معالجة تشريعية، ويكون التنبيه في عبارات عامة، دون أن تكون التوصية مصاغة، وللكونجرس كامل الحرية في صياغة الموضوع ومناقشته أو إهماله.

- **سلطة الاعتراض على القوانين:** إذا وافق مجلسا النواب والشيوخ على اقتراح قانون، يقدم الاقتراح إلى رئيس الجمهورية لاصداره.

غير أنه لرئيس الجمهورية أن يعترض على هذا القانون، وذلك في غضون عشرة (10) أيام من تاريخ وصوله إليه، وأن يعيده إلى الكونجرس، مصحوبا بأسباب الاعتراض، ويقوم كل مجلس فيه بإعادة مناقشته. فإن تمت الموافقة عليه من جديد بأغلبية ثلثي أعضائه أصبح الاقتراح قانونا، وعلى رئيس الجمهورية اصداره في هذه المرة دون أن يكون له الحق في الاعتراض عليه مرة أخرى.

- **نائب رئيس الجمهورية هو رئيس مجلس الشيوخ:** ينتخب نائب رئيس الجمهورية مع الرئيس لمدة 4 سنوات، غير أن نائب الرئيس هو في الوقت نفسه رئيس الغرفة العليا في الكونجرس الأمريكي، مجلس الشيوخ.